



الرئيسية / أحكام شرعية / حكم فوائد البنوك

حكم فوائد البنوك

تمت الكتابة بواسطة: Fady Khader

آخر تحديث: ١٢:٠٧ ، ٢٣ مارس ٢٠٢١



ذات صلة

فوائد البنوك

فوائد البنوك
الحلال

محتويات

١. حكم فوائد البنوك
٢. المقصود بفوائد البنوك
٣. حكم المرابحة في البنوك الإسلامية
٤. الفرق بين المرابحة الإسلامية والفوائد الربويّة
٥. المراجع

حكم فوائد البنوك

ربا البُنوك أو ما يُسَمَّى بالفوائد، هي من الرِّبا بعينه، وتُقلّ الإجماع على تحريم الزَّيادة المشروطة على أيِّ شيءٍ تحت الطَّلَب؛ أو ما يُسَمَّى بالحساب الجاري، أو ودائع لأجل، أو ودائع بإشعار، وغير ذلك،^[٦] وينبغي على الشَّخص تلك الودائع التي يؤخِّد عليها زيادات وفوائد محرَّمة، كأن تكون تلك الودائع بقصد الاستثمار المشروع، وبذلك وأما كونها ربا بعينه؛ فذلك لأنَّ العميل يأخذ من البنك مبلغاً مُعيَّناً، بشرط أن يَزِدَّه بزيادةٍ مُعيَّنة، كما يدخل كمن يشتري ثوباً دون أن يتمَّ القبض في نفس المجلس، بشرط أن يَزِدَّها بزيادةٍ بنسبةٍ مُعيَّنة، وقد نهى الله عن السَّلَف في البيع، فقال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **(لا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرَطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ رِبْحٌ)**^[٤] كما ثبت عن جماعةٍ من الصَّحابة الكرام نهيهم عن القُرُوض التي تجرُّ نفعاً. وأما إن كانت هذه الأموال مدَّة في البُنوك الأجنبيَّة، ثُمَّ سَجَّلت لها فوائدٌ، فقد أجازت لجنة الإفْتاء بالأزهر أخذ هذه الأموال وصرْفها في الدَّكتعبيد الطُّرُق، وبناء المُستشفيات، وذلك من قبيل الأخذ بأخفِّ الصُّرُوفِ.^[٥]

المقصود بفوائد البنوك

يُقصد بالفائدة ما نتج وكسبه الإنسان من غير مالٍ؛ كالميراث، والعطيَّة، وأما في الاصطلاح المصرفيِّ: فهي استعمال التَّقوَد، ويُفترَق بينها وبين الرِّبْح من حيث أنَّ الرِّبْح يكون بزيادةٍ على ثمن السلعة مُنذ البداية، وتكون الرِّائد بغير نيَّة التَّجَارَة فهو من قبيل الفوائد، وينطبق لفظ الفائدة على لفظ **الرِّبا في الشرع**؛ حيثُ يشتركان في القرض،^[٦] وتُعرف الفائدة عند الاقتصاديين: بأنَّها الزَّيادة التي يدفعها البنك أو صندوق الادخار على الودائع مُقابل القُرُوض.^[١] كما تعرف بأنَّها: النَّسب التي تأخُّذها البُنوك على الأموال المودعة لديها، أو مُقابل ما تُقدِّم

حكم المرابحة في البنوك الإسلامية

الثلث ونسبة ومقدار الربح، وقد كره بعض السلف المواصفة؛ ومنهم سعيد بن المسيّب، وفيما يأتي تفصيل المراجعة:^[٨]

- **القول الأوّل:** الجواز؛ وهو قول الدكتور القرضاوي، والدكتور سامي حمود، والدكتور عبد الحميد البعني، وبيع الإباحة، وتعدّ المراجعة من أنواع البيع، ويؤيد ذلك قرار مؤتمر المصرف الإسلامي الأول في دبي، والمصرف بالشراء حسب الشروط التي تمّ التنويه عليها، ووعد المصرف نفسه بإتمام البيع بناءً على تلك المراجعة الإسلامية في الكويت ذلك، لأنّ المواعدة على بيع المراجعة بين الأمر بالشراء والمصرف، وشراء حيازتها وتملكها ثم بيعها للأمر بالشراء هو من العقود الجائزة شرعاً، وخاصة أن المصرف الإسلامي تقع السلعة قبل تسليمها، كما أنّ في ذلك مراعاة لمصلحة الطرفين؛ العميل والمصرف.^[٨] كما أنّها تُعدّ من المصنّفات عليها أحكامهما، كعدم ضمان المضارب الذي هو البنك لرأس مال المضاربة.^[٧]
- **القول الثّاني:** التحريم، وممّن قال بذلك الدكتور محمّد الأشقر، والدكتور صديق الضير، والشيخ محمد الشافعي، والقول بلزوم العدة في المذهب المالكي هو في أمر المعروف والإحسان؛ كالتبرّعات، ولا علاقة لعقود البيع وهذه المعاملة أي البيع بالمراجعة غير جائزة في المذهب المالكي، وقد نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الشخص، وهذه المعاملة تدخل في هذا الباب، وقالوا إنّ النبي نهى عن حصول بيعتين في بيعة واحدة، وهي البيع بين المصرف وبائع السلعة، والبيع بين المصرف والعميل، كما أنّ هذه المعاملة تُشبه الربا وهي إحدى صورها، أو تقوم مقامها بشكل عام.
- **القول الثّالث:** الكراهة، وذلك لأن هذه المعاملة لا يُمكن الجزم بحرمتها؛ لأنّ صورتها وشكلها العام ينطبق على المصنّفات الإسلامية، وصحيح أنّ الوعد لا يُعدّ عقداً، إلا أنّ الإلزام على ذلك قضاءً يتوافق مع المبادئ الإسلامية ويُفضي إلى الربا، فالمصرف الإسلامي لا يُقرض الشخص بالربا، فيشتري السلعة ويلزم الأمر بالشراء على التمويل، وفيها إلزام من المصرف للعميل على المراجعة، فلا يُمكن الرجوع عن المعاملة، وقد يتضرر نتيجة

الفرق بين المراجعة الإسلامية والفوائد الربويّة

توجد العديد من الفروقات بين المراجعة الإسلامية وبين الفوائد الربويّة، ومنها:^[٩]

- المراجعة تبادل سلعةً بثمن، وأمّا الفوائد فهي تبادل نقودٍ بمثلها.
- ثمن السلعة في المراجعة ثابتٌ ومُستقرٌّ، وأمّا في القرض الربويّ فهو يزداد بازدياد العدة.
- معرفة مصادر الأرباح في البنك الإسلاميّ، وأمّا في البنك الربويّ فيكون تقديم المال أو الفائدة للمقرض الربح في البنوك الإسلامية يكون عن طريق تقليب المال، وتحويله من حالٍ إلى حالٍ؛ كالبيع والشراء، وأمّا تكون عبارة عن زيادةٍ مُستحقّةٍ للدائن على المدين مُقابل احتباس الدّين إلى وقت سداده؛ أي مالٌ مُقابل الفرق الجوهريّ بينهما هو أنّ البنك الربويّ في مُعاملاته يأخذ الربح من دون تحقّله للمخاطر، أمّا في المراجعة مملوكةً للبنك، وبيعتها بعد أن دخلت في ملكه وضمانه، فيمّر عليه ملك البضاعة وقتاً يسيراً، وإن هلك يكون ضامناً لها.^[١١]

هل كان المقال مفيداً؟

لا نعم

فوائد البنوك



مواضيع ذات صلة بـ : حكم فوائد البنوك

حكم شهادة	زكاة فوائد البنوك	فوائد البنوك الحلال	فوائد البنوك
حكم الوديعة	ما حكم تسديد القروض	حكم الاستثمار في البنوك	ما حكم تشغيل الاموال
			حكم الربا في الاسلام

الزوار شاهدوا أيضاً



أحكام الجنائز



حكم اطالة الاظافر



ما هي كفارة اليمين



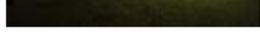
حكم الصلاة على المنتحر



حكم التشقير



حكم بناء القبر



حكم الصلاة في المقبرة



أحكام العدة



حكم الاستهزاء بالدين



حكم الصلاة قبل الأذان

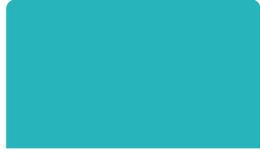


هل الغناء حرام



ما حكم دعاء الاستفتاح

مقالات من تصنيف أحكام شرعية



هل التطعيم يفطر الصائم



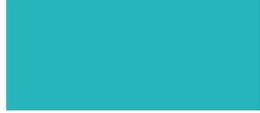
حكم التسمية باسم سيرين



حكم الاحتفال باليوم الوطني



حكم قراءة الابراج



حكم وطهارة المكياج



حكم تصرف أحد الورثة في التركة قبل قسمتها



حكم التهنئة بالعيد



حكم الادعاء في الغيبات



حكم قص المرأة شعرها إلى الأذنين



حكم الاعتراف بالحب في الإسلام

مقالات متنوعة

فوائد ماء الورد للشعر

نظام غذائي لحرق الدهون
حكمة حياة
ما سبب جفاف الشفاه
كيفية صنع الجبنة في المنزل
عبارات عن مولود جديد
فضل صلاة القيام
أعراض وجود الماء في البطن



جميع الحقوق محفوظة © موضوع 2023

عن موضوع

سياسة الخد

About Us

فريق موضوع

جميع الحقوق محفوظة © موضوع 2023